

# الميزانيات العمومية المتضخمة

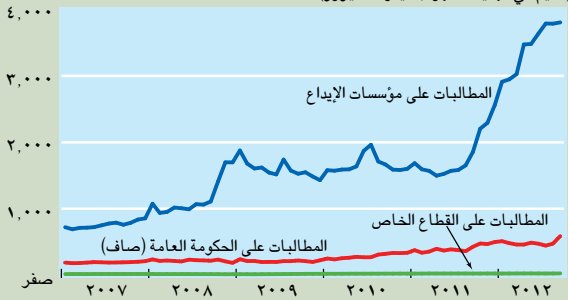


## البنوك المركزية الكبرى ظلت تضخ السيولة لاحتواء آثار الأزمة المالية العالمية

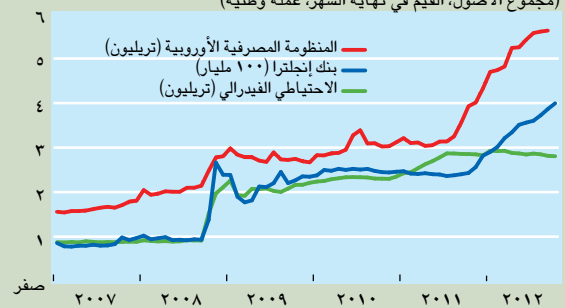
السندات الحكومية والأوراق المالية المضمونة برهون عقارية لتخفيض العائدات طويلة الأجل، لا سيما أسعار الفائدة على القروض العقارية السكنية. وبرغم اختلاف موضع تركيز كل بنك من هذه البنوك المركزية الثلاثة إلى حد ما، كانت النتيجة واحدة وهي سرعة تضخم ميزانياتها العمومية. ومنذ أن بدأت أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في أغسطس ٢٠٠٧، نمت الميزانية العمومية لبنك إنجلترا بواقع ٢٨٠٪، وتضاعفت الميزانية العمومية للمنظومة المصرفية الأوروبية بواقع ٢٤١٪، وبلغ نمو الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي ٢٢١٪.

**منذ** أن بدأت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٧، اتسع كثيرا حجم الميزانيات العمومية لبنك إنجلترا، والبنك المركزي الأوروبي، والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ووقعت البنوك المركزية ذاتها في مأزق على مستوى السياسات. فواجهت صعوبة في تخفيض أسعار الفائدة الأساسية من جديد لدرء مخاطر الركود لأن أسعار الفائدة كانت منخفضة تماما بالفعل. ونتيجة لذلك، اعتمدت هذه البنوك المركزية سياسات غير تقليدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسواق المالية ومكافحة الركود عن طريق إنعاش الطلب الكلي.

المنظومة المصرفية الأوروبية قدمت مزيدا من الائتمان للبنوك (القيم في نهاية الشهر، بمليارات اليورو)

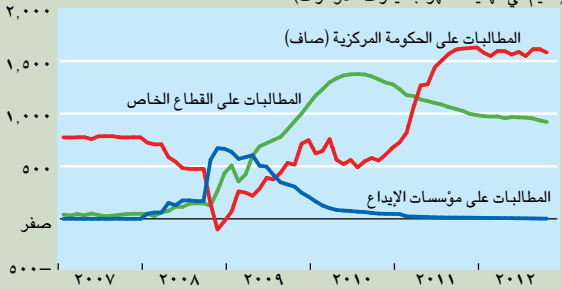


مجموع أصول البنوك المركزية شهدت طفرة أثناء الأزمة المالية العالمية (مجموع الأصول، القيم في نهاية الشهر، عملة وطنية)

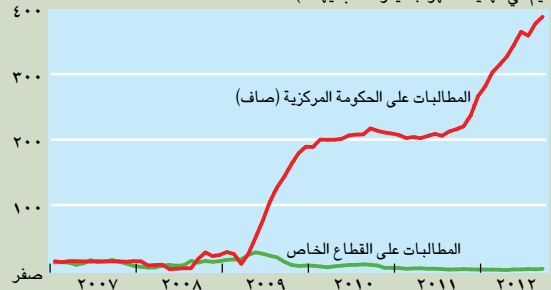


ملحوظة: تتألف المنظومة المصرفية الأوروبية من البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية الوطنية في منطقة اليورو.

الاحتياطي الفيدرالي اشترى سندات حكومية وأوراق مالية مضمونة برهون عقارية (القيم في نهاية الشهر، بمليارات الدولارات)



بنك إنجلترا اشترى أوراقا مالية حكومية (القيم في نهاية الشهر، بمليارات الجنيهات)



### نبذة عن قاعدة البيانات

هذه البيانات مستقاة من قاعدة بيانات "الإحصاءات المالية الدولية"، التي تحتوي على إحصاءات جارية عن ١٩٤ بلدا، تغطي جميع جوانب التمويل الدولي والمحلي. ويمكن الاطلاع على قاعدة البيانات في الموقع الإلكتروني التالي: <http://elibrary-data.imf.org>.

إعداد ريكاردو دافيكو وبرايان جون غولسميث من إدارة الإحصاءات في صندوق النقد الدولي.

وبرغم أن كل بنك من هذه البنوك المركزية اتخذ منهاجا مختلفا، فقد عمل كل من البنوك الثلاثة بقوة لضخ السيولة كل في اقتصاده وسعى إلى تعزيز النمو. فقام بنك إنجلترا بتنفيذ سياسة تيسير كمي موجهة ركزت في معظمها على شراء أوراق مالية حكومية. ومنذ مارس ٢٠٠٩، بلغ إجمالي مشتريات بنك إنجلترا من الأوراق المالية الحكومية (ويطلق عليها سندات الدين الحكومي "gilts") ١٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. واتخذ البنك المركزي الأوروبي طائفة من التدابير، منها عمليات التمويل طويلة الأجل وبرنامج أسواق الأوراق المالية المحدود لدعم السندات السيادية. أما سياسة التيسير الكمي التي أطلقها الاحتياطي الفيدرالي فقد استخدمت شراء كل من